

Distr.: General
25 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠١١

أولا - ولاية اللجنة

- ١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠١١ في قرارات الجمعية العامة ١٣/٦٥ و ١٤/٦٥ و ١٥/٦٥.
- ٢ - وفي قرارها ١٣/٦٥ المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي (A/65/35)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيّمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وبعد ذلك. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب



الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة الحرجة من الأزمة الإنسانية المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي تعد جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد. بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ودعت الجمعية جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها مهامها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة في ذلك الصدد.

٣ - وفي قرارها ١٤/٦٥ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وبتوجيهها، بما في ذلك رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، وزيادة تطوير وتوسيع موقع "قضية فلسطين" على الإنترنت، ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وزيادة تطوير وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية للمساهمة في جهود بناء السلام الفلسطينية. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وفي قرارها ١٥/٦٥ المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١١ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلاً عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانياً - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - ظلت الحالة المضطربة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار المآزق مدعاة للقلق الشديد. فقد تجاهلت حكومة إسرائيل دعوات المجتمع الدولي المتكررة لوقف الأنشطة الاستيطانية الكامل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي وتشكل عائقاً كبيراً في وجه الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وبعد استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بوقت قصير، لم تقم إسرائيل بتمديد ما أسمته "وقف" بناء المستوطنات، مما أدى إلى تعليق المفاوضات. وأشارت منظمة السلام الآن الإسرائيلية، إلى أن عملية بناء ١٧٠٠ وحدة سكنية في ٦٧ مستوطنة، بدأت بعد انتهاء الوقف في أيلول/سبتمبر، إلى جانب موافقة السلطات الإسرائيلية على آلاف المشاريع في المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وكما حدث سابقاً، كان بناء المستوطنات يترافق في معظم الأحيان بهدم الممتلكات الفلسطينية. وما فتئت القيادة الفلسطينية تؤكد أنها لن تستأنف المفاوضات مع إسرائيل بدون تجميد كامل لجميع أنشطة الاستيطان. ونتيجة لذلك، فإن الجهود التي ترمي إلى استئناف المحادثات المباشرة قد باءت بالفشل حتى الآن.

٧ - وبعد أن قامت اللجنة برصد الحالة عن كثب، فإنها تؤكد من جديد أن عمليات بناء المستوطنات جميعها، بما في ذلك ما يسمى "النمو الطبيعي" غير قانونية ويجب أن تتوقف على الفور. ويسلم الجميع، باستثناء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتنتهك العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وتتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. وترى اللجنة أنه بالإضافة إلى أن بناء المستوطنات هو أمر غير قانوني، فإنه يؤدي إلى تقويض الثقة بين الجانبين ويعرقل إمكانية استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتمثل الهدف من هذه المفاوضات في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ في حين أن مواصلة

توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة يجعل هذا الهدف متعذر التحقيق بصورة متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنات تؤجج التوترات، وتطيل أمد النزاع، وتؤدي إلى العنف وتقوض الجهود الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مجاورة مستقلة قابلة للحياة تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وفق حدود ما قبل ١٩٦٧.

٨ - وما فتئت اللجنة تشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة في القدس الشرقية وما حولها. فقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال إجراءاتها غير القانونية في المدينة المقدسة، بما في ذلك هدم المنازل ومصادرة الأراضي وإلغاء حقوق الإقامة وطرد السكان الفلسطينيين. كما أن عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية واستجوبتهم، بما في ذلك الأطفال، لا يزال في ازدياد. ولا يعترف المجتمع الدولي بادعاءات إسرائيل الأحادية الجانب بامتلاك كامل مدينة القدس ولا يزال يرفض ضم إسرائيل للقدس الشرقية ويعتبره غير مشروع. وتظل القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وإن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي تغيّر أو تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة، وطابعها ومركزها تعتبر لاغية وباطلة وغير قانونية بموجب القانون الدولي. ويرد تحديد مركز مدينة القدس بجلاء وعلى نحو لا لبس فيه في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تلتزم بها وتحترمها. وإن الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل تحول دون حدوث أي تحسن ملموس في الوضع في الأرض المحتلة بأسرها، وتلقي شكوكاً خطيرة حيال نوايا القيادة الإسرائيلية الحقيقية فيما يتعلق باهتمامها المعلن بالمفاوضات بغية التوصل إلى تسوية دائمة.

٩ - وبالإضافة إلى استمرار توسيع المستوطنات، فإن الغارات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تكاد تحدث يوميا. ونتيجة لذلك، قتل العديد من الفلسطينيين وأصيب المئات غيرهم بجراح أو تعرضوا للاعتقال. وتتواصل عمليات هدم المنازل في المنطقة (حيم) في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين. ولا تزال أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وهدم ممتلكات الفلسطينيين تدعو أيضا للقلق البالغ. ولا تزال الأعمال التي يقوم بها المستوطنون، بما في ذلك اقتلاع آلاف أشجار الزيتون التي يملكها الفلسطينيون، وأعمال النهب والسرقة وتدنيس المقابر والتحرش بالفلسطينيين وتخويفهم، تحدث يوميا تقريبا، وتتسامح السلطات الإسرائيلية على ما يبدو معها في معظم الأحيان.

١٠ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الحرجة في قطاع غزة، ولا سيما نتيجة لاستمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع والذي لا يزال يؤثر تأثيراً سلبياً

على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ويعوق انتعاش الاقتصاد ويعرقل عملية التعمير. وعلى الرغم من أن اللجنة تلاحظ قيام الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بتخفيف النظام الذي ينظم واردات غزة وصادراتها، ولو بقدر غير كاف بتاتاً، فإنها تؤكد أنه لا بد من اتخاذ تدابير شاملة لإعادة اقتصاد غزة إلى وضعه الطبيعي وتنشيطه. ومن اللازم الشروع دون إبطاء في عملية إصلاح وإعادة بناء آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات التي تدمرت وتضررت أثناء الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتعين إنهاء عزل قطاع غزة عن بقية الأرض الفلسطينية وعن المجتمع الدولي بفتح المعابر بانتظام وبصفة مستمرة من أجل مرور الأشخاص والبضائع على حد سواء. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لإعادة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتهيئة الظروف اللازمة، بما في ذلك دفع تعويضات لإعادة إعمار الهياكل الأساسية المدنية التي دُمّرت أثناء الحرب، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتشدد اللجنة أيضاً على الأهمية الفائقة للمساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون من أجل تشغيل المؤسسات الفلسطينية في وقت الأزمة الراهنة. وتحت مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة تقديم المساعدة والتصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

١١ - وتدين اللجنة قيام الجيش الإسرائيلي بقتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، مما يسفر في معظم الأحيان عن وقوع خسائر بين المدنيين. وتدين أيضاً هجمات الصواريخ التي تشن على إسرائيل وتدعو إلى قيام الجماعات الفلسطينية المسلحة بوقف هذه الأنشطة. وتشعر اللجنة بالفزع إزاء زيادة عدد المدنيين الفلسطينيين الذين تقتلهم القوات الإسرائيلية لدى قيامهم بجمع الأنقاض في المناطق المتاخمة لإسرائيل التي تفرض عليها إسرائيل حظراً في قطاع غزة. وتؤكد اللجنة من جديد أنه يتعين على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٢ - وترحب اللجنة بالتحقيقات الدولية التي أجريت بشأن الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وحادثة أسطول "حرية غزة" التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٠. وينبغي أن تساعد نتائج هذه التحقيقات على تعزيز سيادة القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقهما في حالات التراع. وفي هذا الصدد، تناشد اللجنة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بالتزاماتها وفقاً للمادة المشتركة ١ التي تلزم الأطراف باحترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف.

١٣ - وتؤيد اللجنة بقوة وتدعو لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وهذا ما يقتضي التزاما حقيقيا من الحكومة الإسرائيلية بحل قائم على وجود دولتين، مدعوما بتحسينات ملموسة في الحالة على الأرض، وذلك، أولا وقبل كل شيء، بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة والتي تتنافى مباشرة مع هدف عملية السلام. ويمثل الدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. وسترحب اللجنة، بالتالي وتؤيد، جميع مبادرات السلام التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

١٤ - ولا تزال اللجنة تعارض بشدة بناء الجدار بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وترى أن هذا النشاط لا يتفق مع المفاوضات بشأن التسوية الدائمة. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى الاحترام التام لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترى اللجنة أيضا أنه يجب على إسرائيل أن تفرج، فورا ومن دون شروط، عن جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المسجونون من قبل. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع تدابير العقاب الجماعي المفروضة على الشعب الفلسطيني، في انتهاك مباشر للقانون الدولي.

١٥ - وتؤكد اللجنة موقفها الذي يتمثل في أن السبب الرئيسي للتراخ الإسرائيلي الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية. ويتعين إنهاء الاحتلال من دون شروط، وهو ما من شأنه أن يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يستند الحل القائم على وجود دولتين إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمستمرة هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا العالقة ويظل الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تشجع العنف والنهج الأحادية الجانب لإنهاء التراخ الذي ليس له حل عسكري. ولا تزال اللجنة على التزامها بالمساهمة بشكل بناء وفعال في سائر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية وفي تعزيز هذه الجهود من خلال ولايتها.

١٦ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيراً عميقاً في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية الشرعية وطموحاته لإقامة دولته والعيش في سلام، وتؤكد من جديد دعوتها جميع الأطراف إلى بذل جهود نشطة للمساعدة على التوفيق بين مواقف الفصائل استناداً إلى التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وهو ما سيفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٧ - ولا تزال اللجنة تؤيد مبادرات السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات والدولة، والجهود الرامية إلى تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية عام ٢٠١١، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدته لهذا المسعى وتوسيع نطاقها. وتدعو اللجنة سائر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى الاستعداد للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب والمشاركة في هذه اللحظة التاريخية.

١٨ - وتؤكد اللجنة مجدداً أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثاً - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١١

١٩ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة الذي كلفت به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاماً هاماً من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة الوعي على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وسيظل عملها منصباً، خلال عام ٢٠١١، على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية أعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل الدولتين.

٢٠ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. وستعمل اللجنة على التوعية بالمبادرة التي أطلقتها السلطة الفلسطينية بعنوان "فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة"، والتي تتوخى إقامة دولة مستقلة في غضون عامين وعلى تأييد هذه المبادرة. وستعمل على دعم الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي واسع النطاق بالدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧. وستواصل اللجنة حشد المعونة الدولية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني، والحث على توسيع نطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وستعمل على توجيه الانتباه إلى محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال والتزاع في قطاع غزة. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، وخاصة النشاط الاستيطاني وتشديد الجدار وشتى تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط المشاركة الدولية الفعالة، بما في ذلك عن طريق اللجنة الرباعية، والشركاء الإقليميين، والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط.

٢١ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٦٥ إلى الإدارة، في جملة أمور، مواصلة إصدار المنشورات والمواد السمعية البصرية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين وتضمينها آخر المستجدات، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة التي لها أهمية في هذا الصدد، ولا سيما الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

٢٢ - وستواصل اللجنة سعيها لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٢٣ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل اللجنة أيضاً، وبمساعدة من شعبة حقوق الفلسطينيين، رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات البالغة الأهمية التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

٢٤ - وستواصل اللجنة دعمها لمؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين، وتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة في غضون السنة التعاون مع هذه المؤسسات والكيانات لتنفيذ ولايتها، وستدعوها إلى المناسبات الدولية التي تنظم تحت رعايتها.

٢٥ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانباً مهماً من جوانب عملها لتعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل سلمي للتراع.

٢٦ - وستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

٢٧ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات تحقيق تفهم أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٨ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية التي تنفذها شعبة حقوق الفلسطينيين لا يزال يسهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور على الضرورة الملحة لتحقيق حل الدولتين وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني. وتعتزم اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١١ العمل على مواصلة حشد دعم واسع النطاق للحل السلمي للتراع، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات، وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني لحشد الدعم للتوصل إلى حل عادل للتراع. وستقوم بمساعدة من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الساحة، بالاتصال بأشد الناس تضرراً من الوضع الراهن، وهم اللاجئون والفلسطينيون الذين يرحلون تحت الاحتلال وبأفراد من الجمهور الإسرائيلي، لإشراكهم في البحث عن حلول، ولتشجيع الحوار وإقامة مشاريع مشتركة ولحشد تأييدهم لتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين قادتهم وبدعم من المجتمع الدولي.

٢٩ - وستركز اللجنة برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية لعام ٢٠١١، على أمور منها، توسيع نطاق الدعم الدولي لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للتراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يمثل جوهر التراع العربي الإسرائيلي، وعلى المساهمة في هئية مناخ موات لإجرائها بحسن نية. وتعتزم اللجنة أن تواصل توجيه انتباه المجتمع العالمي إلى التطورات التي تحدث على الأرض، ولا سيما أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضرورة إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء حملة الاستيطان التي تقوم بها، بالإضافة إلى جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستقدم اللجنة الدعم للإجراءات السلمية التي سيضطلع بها المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحدي إفلات إسرائيل من العقاب والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وستولي اللجنة اهتماماً خاصاً لتسليط الضوء على مخنة أشد الفلسطينيين تضرراً، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون والفلسطينيون الذين يعيشون في غزة والسجناء السياسيون الفلسطينيون. وستواصل اللجنة حشد التأييد لخطط السلطة الفلسطينية المتعلقة ببناء المؤسسات والدولة ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير استقلال الدولة الفلسطينية وبقائها. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن تكون بمثابة منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة من المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام على أرض الواقع. وسوف تعمل أيضاً على دعم وتعزيز تمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١١، ستبذل اللجنة قصارى جهدها، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة والمنظمات والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينيه، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وتعرب اللجنة عن تقديرها البالغ لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانيين والمجتمع المدني في هذه المناسبات. وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل للتزاع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً للشرعية الدولية. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبنت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز أثرها في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، تعترم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين، القاهرة، ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١١؛

(ب) اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسيلي الاجتماع مناسبة للمجتمع المدني؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسيعقب الاجتماع مشاورات يجريها وفد اللجنة مع المجتمع المدني؛

(د) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٣٢ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١١، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وسيدعى ممثلو هذه المنظمات والمجموعات لتقديم دعمهم وللمشاركة في برنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٣٣ - تقدر اللجنة العمل الذي يضطلع به المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني تقديرًا عاليًا. وتشيد بما تضطلع به أعداد لا تحصى من نشطاء السلام، ومنهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، ومشاركاتهم في مظاهرات التنديد بجدار الفصل في الضفة الغربية، وعملهم من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإبقاء دوائريهم الجماهيرية على إطلاع على واقع حياة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات لكسب دعمها التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. بما في ذلك اللجنة من أجل قضية فلسطين. وتؤيد اللجنة أيضًا جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وترى اللجنة أن بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام والتعايش بين الشعبين هي أمور تتسم بأهمية بالغة. وستواصل اللجنة تقييم برنامج تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور معها بشأن سبل زيادة مساهمتها.

٣٤ - وتعترم اللجنة أن تواصل دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. وتتيح مشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة والبرلمانيين إلى جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في هذه الاجتماعات، فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وتشجيع الحوار الشعبي وتطوير وتعزيز المبادرات التي تقوم بها جميع طبقات المجتمع الدولي، لبلوغ هدف مشترك وهو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتعتقد اللجنة بأن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها تساعد على تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني على صعيد المجتمع المدني وتوفر منبرا فريدا للتفاعل بين الجانبين.

٣٥ - وستواصل اللجنة اتصالاتها بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستعمل على تطوير هذه الاتصالات، بالإضافة إلى الاتصالات القائمة مع عدد كبير منفرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. ومن شأن عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني أن يساهم في زيادة تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٣٦ - وترى اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تواصل تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمزمعة لكل منهما. وتطلب اللجنة من الشعبة العمل من أجل الحصول على معلومات بشأن مبادرات المجتمع المدني وإبلاغها بها بصورة دورية من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا من الشعبة أن تواصل إصدار نشرة "أخبار عمل المنظمات الحكومية" (NGO Action News) التي تصدرها الشعبة كل شهرين على شبكة الإنترنت، وتطوير صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت (www.un.org/Depts/dpa/qpal/ngo) بصورة منتظمة، باعتبارها أداة لتبادل المعلومات والاتصال بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٧ - وفي عام ٢٠١١ سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) القيام، كلما كان الأمر مناسباً وممكناً، بتنظيم اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛
- (ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم؛
- (ج) عقد اجتماعات تشاور دورية مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيعها على تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتلقي وجهات نظرها حول عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛
- (د) تقديم إحاطات للجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية عن التطورات على الأرض وعملها من أجل دعم تحقيق حل الدولتين بالوسائل السلمية؛
- (هـ) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد تحت إشراف اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٨ - تعتبر اللجنة تعاونها مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إحدى أولوياتها البرنامجية، وسوف تواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيماناً راسخاً بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين وتنظيماتهم ونفوذهم

السياسي يمكن أن تفيد في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المقر وفي جميع أنحاء العالم حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وتولي اللجنة اهتماماً خاصاً لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها.

هاء - برنامج المنشورات

٣٩ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدراً هاماً للمعلومات ولأنشطة التوعية، التي تساهم في رفع درجة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة وعمل اللجنة وولايتها وأهدافها. وينبغي أن تواصل الشعبة رصد ما يحدث من تطورات ذات صلة بقضية فلسطين. وينبغي أيضاً أن تواصل إصدار المنشورات التالية:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين
- استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط
- استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني
- تجميع سنوي للقرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين
- تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة
- نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
- موجز كل شهرين عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان "NGO Action News" (أخبار عمل المنظمات غير الحكومية)، وهو متاح على صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت.
- ٤٠ - وتعتقد اللجنة بأن على الشعبة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بتلك التي تحتاج إلى تحديث.

واو - نظام معلومات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

٤١ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن مواصلة تطوير موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت وتوسيعه وإدارته، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وستواصل الشعبة العمل من أجل كفالة أن يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة في إطار نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملاً يغطي آخر التطورات، وأن تكون طرائق الدخول إلى النظام وعرضه سهلة الاستعمال. وتوصي اللجنة بأن تقوم الشعبة بالبدء بتشغيل بوابة "قضية فلسطين"، التي أعيد تصميمها وتشجعها على مواصلة تطوير هذا المرفق الهام وذلك من أجل تزويد المستعملين في جميع أنحاء العالم بمعلومات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وينبغي أن تواصل الشعبة أيضاً تقديم المعلومات عن أنشطتها فضلاً عن أنشطة اللجنة عن طريق موقع (Facebook) و (Twitter) وتنبه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثاً على نظام (UNISPAL). وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تقوم بإبلاغ المكتب دورياً عن حالة الأعمال المنجزة بشأن النظام وعما يحرز من تقدم في تطويره.

زاي - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٤٢ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء، ستحتفل اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُتوخى أن تعقد اجتماعات خاصة للاحتفال بهذا اليوم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى، وفقاً للممارسة المتبعة. وسينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية فلسطينية في مقر الأمم المتحدة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

حاء - برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية

٤٣ - ترى اللجنة أن على شعبة حقوق الفلسطينيين، في ضوء أهمية وفائدة برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، أن تواصل في عام ٢٠١١ تطوير وتحسين هذا البرنامج. ولا تزال اللجنة ترى ضرورة إيلاء اهتمام خاص أثناء اختيار المرشحين للبرنامج، لمسألة تحقيق توازن بين الجنسين.

طاء - مواصلة الاستعراض والتقييم

٤٤ - ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات الجديدة في العملية السياسية، وسوف تجري التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء.